

الإمارات تشدد الرقابة على محتوى الكتاب

المجلس
الوطني
للإعلام
National
Media
Council



بدأ المجلس الوطني للإعلام في الإمارات ممارسة تشديده في الرقابة على المحتوى وحظره، وبدلاً من عمليات التفتيش والمداهمة مع صناعة النشر الأخذة بالتوسع والانتشار والتي يصعب معها المتابعة لما يُباع وينشر في مكاتب الدولة، أعتد المجلس مذكرات تفاهم ليمت الرقابة من المكاتب قبل المجلس والهيئات الأمنية في الدولة.

وعلى هامش مشاركة المجلس في معرض الشارقة الدولي للكتاب (يوم الأربعاء 7 نوفمبر/تشرين الثاني) توقيع مذكرات مع خمس مكاتب، من أجل تقييم محتوى الكتب عن طريق دور النشر والمكاتب والموزعين، مباشرة وبشكل ذاتي؛ حسب ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية (وام)

وبموجب هذه الاتفاقية.. يوفر المجلس الوطني للإعلام حزمة من الخدمات المتعلقة ببرنامج المتابعة الذاتية طوال فترة سريان المذكرة، لاسيما من حيث عقد "ورش تدريبية دورية ولقاءات توعوية، حول أنظمة المحتوى الإعلامي والتصنيف العمري، بهدف تزويد المكاتب الموقعة على هذه المذكرات، بالمعلومات الكافية بخصوص منهجية متابعة الكتب التي يشملها البرنامج والمحددة في هذه المذكرات، والمراجعة الدورية لأنواع الكتب التي يشملها البرنامج، وموافاة المكاتب بأية شروط وأحكام ومعايير ومتطلبات تنظيمية جديدة".

بالمقابل يجب على المكتبات اللاتزام ب"الحصول من المجلس الوطني للإعلام على التراخيص والمتطلبات اللازمة لممارسة عملها، وتزويد المجلس بتقارير دورية عن حركة الكتب التي تمت متابعتها عامة، وتقرير آخر بشأن الكتب المستعصية أو التي تحتاج إلى قرار من المجلس، والالتزام بمعايير المحتوى الإعلامي وما يصدر عن المجلس من تعليمات وأنظمة، بما يضمن سهولة تداول الكتب وتوافرها في المكتبات التجارية في الدولة بشكل مشروع ومنظم".